# مجزرة دوما

## قصف الأسواق في ساعة الذروة

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

11 آيلول 2015

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية، مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، لا تتبنى أي أيديولوجيا. تهدف إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والدفاع عن حقوق الإنسان السوري أمام المحافل والجهات الدولية، تأسست في حزيران/ يونيو 2011م، ويضم فريقها 27 عضواً من الباحثين والناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان منتشرين في سورية ودول الجوار، وتلتزم في عملها بكافة المعايير والعهود والمواثيق العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان والصادرة عن الأمم المتحدة، تعمل بشكل رئيس على توثيق الانتهاكات التي تحصل في سورية من قبل جميع الأطراف، بهدف ضمان حقوق الضحايا وفضح مرتكبي الانتهاكات كخطوة أولى نحو محاسبتهم، تُصدر قائمة بأبرز الانتهاكات اليومية، وثمانية تقارير إحصائية شهرية، وتقارير سنوية في المناسبات الحقوقية العالمية، كما تُصدر تقريراً سنوياً شاملاً لجميع الانتهاكات الحاصلة في سورية، إضافة إلى دراسات وتقارير خاصة تتناول مواضيع تخصصية واستثنائية، تُعتبر واحدة من أهم وأبرز المصادر في جميع الدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة و الخاصة بالإحصائيات التحليلية لضحايا النزاع في سوريا. كما تتمتع تقارير وأبحاث الشبكة السورية لحقوق الإنسان بدرجة عالية من الموثوقية لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية والمنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية.

sn4hr.org
Email info@sn4hr.org
facebook https://www.facebook.com/snhr
twitter https://twitter.com/snhr
google+ https://plus.google.com/+Sn4hrOrg
SNHR © 2015

## محتويات التقرير:


أولاً: المقدمة ..... 4

ثانياً: الملخص التنفيذي ..... 5

ثالثاً: تفاصيل التقرير ..... 6

رابعاَ: الملحقات والمرفقات ..... 7

خامساً: الاستنتاجات القانونية ..... 10

شكر ..... 11

# أولاً: المقدمة:

مدينة دوما أكبر مدن منطقة الغوطة الشرقية في ريف دمشق، والخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة (جيش الإسلام)، كما هو حال كافة بلدات ومدن الغوطة الشرقية تخضع مدينة دوما لحصار من قبل القوات الحكومية مستمر منذ 19/ تشرين الأول/ 2013 حتى الآن، ما فاقم من الظروف المعيشية والإنسانية كافة.

في هذا التقرير نوثق هجوماً بالطيران الحربي الحكومي باستخدام ثمانية صواريخ قصفت سوقين شعبيَين وحيّاً سكنياً، حيث قام بإعداد التقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان وبشكل رئيس عن طريق باحثها الميداني الدكتور مجد دالاتي، وذلك بالتنسيق والتعاون مع المكتب القانوني للائتلاف الوطني المعارض.

قام الدكتور مجد بمعاينة الجرحى وأجرى العديد من العمليات الجراحية بنفسه، وقام خلال الأيام التالية بالتواصل مع أهالي الضحايا من أجل توثيق الأسماء وكافة التفاصيل، كما قام بالتقاط صور وفيديوهات وأجرى العديد من المقابلات، التي اضطررنا لتغيير أسماء أصحابها حفاظاً على سلامة بقية أفراد أسرهم، ونحتفظ بالمعلومات الأصلية في أرشيفنا الخاص، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير، كما قمنا بمراجعة الصور والفيديوهات التي وردتنا وتحققنا من صدقيتها، ونحتفظ بنسخ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير.

أثبت كل ذلك أن المناطق المستهدفة كانت عبارة عن أسواق مدنية لا تواجد فيها لأي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة للمعارضة المسلحة خلال الهجوم أو حتى قبله، وقد تبين لنا أن توقيت هذه الهجمات واستهداف سوق عامة مزدحمة كما هو المعتاد، يُظهر تعمُّدَ القوات الحكومية في أن تتسبب بإيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى والجرحى والدمار، وفي الحد الأدنى وإذا اعتبرنا أن هذه الهجمات كانت عشوائية فقد تسببت بمقتل وجرح مئات المدنيين، وماورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى الذي تمكنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات التي حصلت، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

النظام السوري يُنكر جميع هذه الاتهامات، ويُهمل كافة أنواع المراسلات، كما لا يصدر أي تعليق رسمي أو عبر وسائل الإعلام التابعة له عن هذه الهجمات، كأن شيئاً لم يحدث، بل إنه غالباً ما يتهم بها القاعدة والإرهابيين، ولم تتم محاسبة أي مسؤول مهما كان صغيراً، كما يمنع جميع منظمات حقوق الإنسان بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة من العمل على الأراضي السورية.

عمليات القصف وبالتالي القتل والتدمير الممنهج التي يقوم بها النظام الحاكم يبدو أنها تهدف بشكل رئيس إلى إفشال إنشاء أي نموذج يُقدم بديلاً عنه، كما يؤدي إلى نزوح السكان من مناطق تسيطر عليها المعارضة إلى مناطق سيطرته التي تحظى عملياً بأمان نسبي، وهذا مايخطط له.

## ثانياً: الملخص التنفيذي:

الأحد 16/ آب/ 2015 قصف الطيران الحربي الحكومي بـ 8 صواريخ سوقَين شعبيَين وحيّاً سكنياً، تمكنا من توثيق مقتل 122 شخصاً، بينهم 11 طفلاً وسيدتان، بالاسم والصورة، كما سجلنا إصابة ما لايقل عن 485 شخصاً آخرين.

صورة ملتقطة من موقع خرائط غوغل، حددنا عليها موقع وإحداثيات سوق الخضار وسوق ساحة الغنم في مدينة دوما بريف دمشق اللذان تعرضا للقصف والدمار.

صورة ملتقطة من موقع خرائط غوغل، حددنا عليها موقع وإحداثيات حي عبد الرؤوف بمدينة دوما، الذي تعرض للقصف والدمار.

## ثالثاً: تفاصيل التقرير:

قرابة الساعة الواحدة والنصف ظهراً استهدف الطيران الحربي الحكومي سوقين شعبيين وسط مدينة دوما، –سوق الخضار وسوق الغنم، يبعدان عن بعضهما قرابة 200 متر–، بأربعة صواريخ غالب الظن أنها فراغية؛ ما أدى إلى دمار كبير في المحال التجارية والممتلكات ومقتل 115 شخصاً، بينهم 11 طفلاً وسيدتان، وقد تم الاستهداف في وقت الازدحام بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر.
بعد قرابة الساعتين عاود الطيران الحربي الحكومي استهداف المدينة بأربعة صواريخ على حي عبد الرؤوف السكني؛ ما أدى إلى مقتل 7 مدنيين، وإصابة أكثر من 21 آخرين ليصبح المجموع الكلي للضحايا في مدينة دوما خلال ساعتين 122 مدنياً، بينهم 11 طفلاً وسيدتان، وإصابة أكثر من 485 آخرين.

بعد بدء عمليات الإنقاذ قامت الحواجز العسكرية المحيطة بالمدينة بإعادة قصف المناطق ذاتها بعدة قذائف هاون، استهدفت المسعفين وفرق الدفاع المدني.

وقد تسبب الحصار المفروض منذ قرابة العامين في مفاقمة الأوضاع الطبية والصحية، حيث لم تتمكن المشافي والمستوصفات الميدانية من تغطية احتياجات العدد الكبير من المصابين، ما فاقم في إصاباتهم، وتسبب النقص الحاد في أعداد الكوادر الطبية المتواجدة بمضاعفة معاناة المصابين، وقد أجرت الفرق الطبية على الأقل 145 علمية جراحية خلال مجة لا تتجاوز 24 ساعة، نصفهم تقريباً أطفال، وسجلنا العديد من حالات بتر الأطراف؛ نتيجة عدم توفر الحد الأدنى من المواد الطبية.

قال الطبيب مجد الدالاتي عضو الشبكة السورية لحقوق الإنسان وأحد الأطباء العاملين في المشافي الميدانية في الغوطة الشرقية:
«وصلتنا دفعة من قرابة 30 مصاباً من دوما، بينهم 5 أطفال، كان أحد المصابين ينازع ويتنفس بصعوبة بالغة، لقد فارق الحياة، لم أستطع أن أقدم له شيئاً، مصاب آخر كنا نحضره لعملية جراحية في البطن لكنه توفي بعد دقائق أيضاً، شاهدت مصاباً خرجت أمعاؤه خارج جسده، وآخر أصيبت قدمه بشكل بالغ فاضطر زميلي طبيب الجراحة لبترها، من بين المصابين أيضاً طفل تعرض وجهه للعديد من الشظايا ما أدى إلى تشوهه.
جميع غرف العمليات باتت تعمل بشكل يفوق طاقة أي مشفى اختصاصي كبير، فكيف بمشفانا الميداني البسيط الإمكانيات والتجهيزات، لقد اضطررنا إلى وضع المصابين على الأرض لعدم وجود أسرَّة تكفي، بينما كنت أسير داخل المشفى للتجول بين المصابين أمسكني أحد المصابين من قدمي وطلب مني أن أسعفه، كانت أشد اللحظات إيلاماً؛ فأبسط الاحتياجات الطبية لم تعد متوفرة، لقد نفذت الأدوات الجراحية المعقمة وكذلك الشاش المعقم.
أجريت عملية جراحية لأحد المصابين، كان يُعاني من كسر في الأمشاط، بعد الانتهاء بدأت مباشرة بالتحضير لإجراء عملية أخرى لمصاب ثانٍ بمساعدة الكادر التمريضي إلا أن المصاب فارق الحياة. خلال ساعة واحدة فقط أجرى المشفى ما لايقل عن 10 عمليات جراحية، بعدها بساعتين تقريباً وردنا أن القصف الجوي تجدد على دوما وأن عدداً كبيراً من الجرحى قد سقط.
ساعات من العمل المتواصل في مكان يفتقر لأدنى الاحتياجات الطبية، وبين عدد كبير جداً من الجرحى والشهداء، لقد شعرنا بالعجز أمام الموت المحيط بنا».

الطبيب أبو باسل أحد أطباء مدينة دوما أفادنا بشهادته:

«وصلت بعد الاستهداف الأول للمشفى، لقد كان المنظر مروعاً، كانت المشفى تغرق في الدماء وعدد الجرحى كبير جداً ومعظمهم ملقَّون على الأرض؛ لعدم وجود أَسرَّة تكفي لجميع المصابين،
كنا عاجزين تماماً عن تقديم المساعدة الطبية اللازمة لكل المصابين لاسيما مع هذا العدد الكبير وسط الإمكانيات الطبية الضعيفة أيضاً، لقد فرغت البرادات من الدم ونفذت الأدوات الجراحية المعقمة وأكياس السيروم، في الوقت الذي لم يتوقف وصول المصابين إلى المشفى».

الناشط المحلي من مدينة دوما الأستاذ فراس العبد الله أخبرنا بإفادته عن الحادثة:

«كنت في المكتب الإعلامي القريب من سوق الخضار عندما حصل القصف، كانت الساعة قرابة الواحدة والنصف ظهراً، وهو وقت الذروة، حيث تكون الأسواق في أشد ازدحامها بالناس، سقطت أربعة صواريخ في سوق الخضار وسوق الغنم، توجهت إلى مكان الحادثة، وبدأنا بالتعرف على الشهداء، كان عددهم تقريباً 55 شهيداً ثم ارتفع العدد إلى 85 شهيداً على الأقل، وذلك بعد إخراج عشرات الضحايا من تحت الأنقاض، ظلت سيارات الإسعاف تعمل بشكل متواصل لعدة ساعات ولم تسلم فرق الدفاع المدني من قذائف الهاون التي استمرت بعد انتهاء القصف الصاروخي للطيران الحربي».

تواصلنا مع الناشط المحلي من مدينة دوما المصور حمزة الدمشقي، الذي أفادنا بروايته عن الحادثة:

«كانت أصوات الانفجارات قوية جداً واهتزت جدران منزلي على الرغم من أنه ليس قريباً جداً من موقع القصف –حيث يقع سوق الخضار والغنم–، توجهت إلى النقطة الطبية، كان المنظر مهولاً، أعداد كبيرة من الجرحى والشهداء على الرصيف المقابل للنقطة الطبية، فاقت أعدادهم من هم داخلها، شاهدت الدماء على الأرض، وأنين الجرحى يملأ المكان، بعدها بساعة ونصف تقريباً حصل القصف الثاني في حي عبد الرؤوف وأدى إلى مزيد من الضحايا والمصابين».

## رابعاً: الملحقات والمرفقات:

ألف: يحتوي الرابط التالي على أسماء وصور وتفاصيل الضحايا الذين قتلوا نتيجة القصف على مدينة دوما.

باء: مقاطع فيديو تظهر الضحايا والمصابين وآثار الدمار الكبير في المكان الذي حدث فيه القصف:

جيم: مجموعة من الصور التي تظهر عدداً من الضحايا، بينهم أطفال:

Image of victims of the massacre caused by government warplanes missiles fired on two local markets in Duma in Rif Dimashq, in August 16, 2015 © SNHR

Image of victims of the massacre caused by government warplanes missiles fired on two local markets in Duma in Rif Dimashq, in August 16, 2015 © SNHR

Image of victims of the massacre caused by government warplanes missiles fired on two local markets in Duma in Rif Dimashq, in August 16, 2015 ©SNHR

مجموعة من الصور التي تظهر المصابين جراء القصف:
صورة تظهر بعض المصابين.

# خامساً: الاستنتاجات القانونية:

## الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام السوري بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139، القاضي بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة السابعة من قانون روما الأساسي وعلى نحو منهجي وواسع النطاق؛ ما يشكل جرائم ضد الإنسانية.

2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.

3. إن الهجمات الواردة في التقرير والتي قام بها النظام السوري تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.

4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

5. إن حجم القصف المنهجي الواسع المتكرر، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيه، والطابع المتعمد للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة للنظام الحاكم.

6. ان النظام السوري بكافة أشكاله وقياداته متورط بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بحق الشعب السوري، وكل من يقدم له العون المادي والسياسي والعسكري، –كالحكومة الروسية والإيرانية وحزب الله اللبناني وغيرهم، وشركات توريد الأسلحة– يُعتبر شريكاً في تلك الجرائم، ويكون عرضة للملاحقة الجنائية.

7. فرض النظام السوري حصاراً شاملاً على أهالي الغوطة الشرقية، ومنع عمداً إدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى أشخاص هم بأمس الحاجة إليها، ومارس عملية التجويع كسياسة منهجية وكأحد أساليب الحرب، وهذا يشكل جريمة حرب بموجب المادة الثامنة من قانون روما الأساسي.

## التوصيات:

**إلى مجلس الأمن:**

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور أكثر من عام على القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، التي تسبب التدمير والقتل اليومي.
- الضغط على الدول الداعمة للنظام السوري من أجل إيقاف عمليات التزويد بالأسلحة والخبرات بعد أن ثبت تورطه بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل جميع أركان النظام السوري والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

**إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:**

على المفوضة السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، والمجازر التي تلتها باعتبارها علامة صارخة في ظل مجازر يومية متفرقة أقل حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

**إلى المجتمع الدولي:**

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. السعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP )، وقد تم استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لابد من تلك الفترة اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P )، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

# شكر

خالص الشكر لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان